في يوم الشهيد.. لهم التحية.. وبهم تؤرخ الاعوام

بقلم: هرمز طيرو

ليس هناك ما هو اقدس من الكتابة عن الخالدين.. وليس هناك وفاء أنبل من الوفاء للذين احترقوا لكي يبددوا الظلمات كما قال الشاعر التركي "ناظم حكمت". فالكتابة عن الشهداء وتمجيد تضحياتهم هي في الحقيقة كتابة عن تاريخ شعوبهم في مسيرتهم النضالية والكفاحية، وكذلك هي تذكير الأجيال الجديدة بمن ضحوا وقدموا حياتهم قربانا للمثل السامية والنبيلة.. مثل الحرية والديمقراطية والاقرار بوجودهم الإنساني والقومي والدفاع عن المصالح العليا لشعبهم وأمتهم. اذن، سيبقى السؤال السرمدي، لماذا الشعوب والأمم الحية تمجد شهداءها؟، فهل هو تمجيد للموت البطولي؟، ام هو العشق للموت البطولي؟. لا هذا ولا ذاك.. فالشهداء لم ولن يكونوا وعلى مدى التاريخ البشري عشاقا للموت البطولي أو غير بطولي، بل كانوا من عشاق وصانعي الحياة، لكن ليس اية حياة، أنهم عشاق حياة الكرامة والعزة والمدافعين الحقيقيين عن القيم الإنسانية والوطنية والقومية التي أمنوا بها، وكرسوا شبابهم من أجل تحقيقها وضحوا بحياتهم دفاعا عنها. فمنذ سبارتكوس قائد ثورة العبيد (٧٣ – ٧١ ق . م) في روما الذي رفعه جنود الجيش الروماني بقيادة "كراسوس" على الصليب الخشبي لمدة ثلاثة ايام انتقاما منه ومن الفقراء الذين ثاروا واستشهدوا معه طلبا لحقهم في الحرية والحياة السعيدة، وحتى آخر شهيد سقط وسيسقط، كان الشهداء ولا يزالون يلهمون رفاقهم العزم والهمة على مواصلة الكفاح من أجل تحقيق احلامهم واحلام شعوبهم في الحرية والتقدم.

في تاريخ شعبنا وأمتنا الحديث كانت جريمة اعدام الشهداء يوسف توما هرمز "ايشو" ويوبرت بنيامين شليمون (شليمون) ويوخنا ايشو ججو (كني) حدثا مروعا هزّ كيان أمتنا من الناحية السياسية والإجتماعية والأخلاقية، ما دفع الكثير من الشباب الواعي للإلتحاق بصفوف الحركة الديمقراطية الآشورية "زوعا" رغم الارهاب الفكري الذي كانوا يواجهونه من قبل النظام الدكتاتوري الفاشي. وكانت دماء شهداء أمتنا منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الاولى وجريمة اغتيال الشهيد مار بنيامين واعدام أخيه الشهيد يوسف على يد العثمانيين الفاشيين في مدينة استانبول وانتفاضة ١٩٣٣ ومجازر سميل، مشاعل على طريق النضال في سبيل الغد الأفضل لشعبهم. واستمرت قوافل الشهداء التي قدمها شعبنا وأمتنا في مسيرة الكفاح والنضال ضد الحكومات الرجعية والدكتاتوريات الغاشمة، ويقف في مقدمة هولاء الشهداء الشهيد البطل مار ايشا شمعون، الذي اغتيل وبصمت غير عادل من خلال مؤامرة رهيبة استهدفت أمتنا في هذا الرمز القومي الكبير. وعندما جاء الفاشيون الجدد في ٨/شباط/١٩٦٣ وعادوا بثوب جديد في تموز ١٩٦٨ لم يكفوا عن محاربة شعبنا وأمتنا، واقترفوا بحقه ابشع الجرائم الفكرية والسياسية والإجتماعية والثقافية وصولا الى الغاء هويته القومية. وبعد سلسلة من حلقات النضال وتقديم الآلاف من الشهداء على مذبحة الحرية ولأكثر من قرن ونصف من الزمان، توج هذا النضال وهذه التضحيات بإنبثاق الحركة الديمقراطية الآشورية "زوعا" في ١٢/نيسان/١٩٧٩ على ايدي مجموعة من الشباب القومي الثوري المثقف الذين اهتدوا بفكر رواد الوحدة القومية من أمثال نعوم فائق وفريد نزهة ويوسف مالك وأغا بطرس وغيرهم.

وعندما قررت الحركة الديمقراطية الآشورية الانتقال الى معارضة النظام الدكتاتوري عام ١٩٨١ وخوضها الكفاح المسلح الى جانب القوى الوطنية والقومية والديمقراطية، ضحى العشرات من مناضلي الحركة بأرواحهم من (طلبة، مثقفين، موظفين، عمال، فلاحين، شباب وشيوخ) جسدوا جميعا وبشرف الامثولة الاسمى، وهي امثولة الشهادة. إننا اذ نطأطيء رؤوسنا ونركع خاشعين لهذا اليوم الخالد (٧/أب/ يوم الشهيد الكلداني الآشوري السرياني) وذلك لأننا نريد فقط أن نصون ذكرى هؤلاء الأعزة (جميل متي، شيبا هامي، يوسف توما، يوبرت بنيامين، يوخنا ايشو، امير روئيل، نشوان سمير، بيرس ميرزا، روفائيل ننو، غسان حنا، ماجد لويس، فرنسيس يوسف شابو، سمير موشي، زيا يونادم، كمال يعقوب، ايشو موشي، القس بنيامين هرمز، روميو ايشو، فائز كجو، وائل يوسف، ماهر منيب، منذر كوركيس، نجاح يعقوب، أياد لوقا، نينوس نيسان، يوسف نبيل، داني نيسان، جوني يوخنا، وردا صليو، سركون اشور وآخرون) وكذلك هو تعبير عن نزر يسير من الوفاء لهم لما قدموه من التضحيات لشعبهم وأمتهم. إننا وفي مثل هذا اليوم، لا نريد أن ننسى احدا من شهدائنا الابرار.. لأنهم جميعا شهداء شعبنا الطيب.. شهداء الحرية والنضال من أجل الوحدة.. حاملو راية نعوم فائق ومار بنيامين وأغا بطرس ويوسف ويوبرت ويوخنا.. من أجل قضية سامية كبيرة وموجزة بكلمات بسيطة، تدخل في قلب كل الطيبين عراق ديمقراطي حر.. ضمان حقوقنا القومية

لمناسبة يوم الشهيد*

بقلم: يعكوب أبونا

اختيرت ماساة شعبنا في قرية سميل، لتعبر بحق عن ماساة شعبنا الكلدان السريان الاشوريين بتاريخه الطويل لما قدمه من التضحيات والشهداء، ليس بسبب جرم ارتكبوه بل لحق طلبوه، فكان الاتحاد الاشوري العالمي (AUA) مصيبا ومحقا عندما قرر في مؤتمره العام المنعقد عام ١٩٧٠ في ايران اعتبار السابع من اب من كل عام يوما للشهيد الاشوري.

بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها بدأ عهد تقرير المصير الذي رفعه ويلسن الرئيس الامريكي انذاك، فقسم ارث الدولة العثمانية بين الحلفاء وفق ما قرره مؤتمر "سان ريمون" في (شعبان ١٣٣٩هـ = نيسان ١٩٢٠م) الذي وضع القطاع العربي الشمالي الممتد من البحر المتوسط إلى فارس تحت الانتداب، فأعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وشرقي الأردن، وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان.

كان هذا القرار وفق ما كانوا قد اتفقوا عليه في مفاوضات سرية سابقه بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم الدولة العثمانية فيما بينها بعد انتهاء الحرب، وهو الاتفاق المعروف باسم "سايكس – بيكو" فيما بعد، وكان المبدأ الجوهري لهذه الاتفاقات هو تصفية الدولة العثمانية في ظل مبدأ توازن القوى في حوض البحر المتوسط. وإن الحلفاء والعرب اتفقوا في تقويض الدولة العثمانية، فثمن تعاون الشريف حسين معهم في هذا الأمر وتمثل في إنشاء دولة عربية مستقلة. وهكذا تم فعلا عندما منحوا الحلفاء للشريف حسين الحجاز ولاولاده العراق والاردن وفلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

وهكذا فان الذين تعاونوا مع الحلفاء اخذوا حقوقهم الا الاشوريين كما يذكر رئيس الوزراء البريطاني الاسبق تشرشل في مذكراته بان بريطانيا العظمى قد خانت حليفتها الصغرى الامة الاشورية عندما قدم الاشوريون كل تعاون وتضحية من اجل نصرة الحلفاء مقابل ما وعدوهم بمنحهم حقوقهم القومية. الا ان بعد انتهاء الحرب وتقسيم ارث الدولة العثمانية بين المنتفعين بحق او بدونه، حرموا الاشوريين من اي حق رغم كل ما قدموه من تضحيات، بالمقابل ان الحلفاء ضحوا بهم من اجل مصالحهم في المنطقة.

وعندما وقع خلاف على قضية الموصل بين تركيا وانكلترا والعراق احيل الموضوع الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وفي كانون الاول ١٩٢٥ اجتمعت عصبة الامم واخذت الاقتراحات المقدمة من اللجان ورأت المحكمة الدولية وقررت:

1- الحدود التركية العراقية تكون حسب خط بروكسل المقرر سابقا. والمتخذ في ٢٧ – ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤.

2- ان تمدد بريطانيا الانتداب على العراق ٢٥ سنة اخرى وان تبقى ولاية الموصل تحت الحكم العراقي وجزء من العراق.

3- احتفاظ تركيا بمقابل ذلك بولاية هكاري الاشورية ومنعهم العودة اليها، وابقائهم بالعراق.

4- منح الاتراك ١٠% من واردات النفط في ولاية الموصل لمدة ٢٥ سنة.

5- رفع يد فرنسا عن الموصل مقابل مد يدها على ضفاف نهر الراين في اوربا بحرية.

وبهذا حلت مشكلة الموصل مع الاتراك على حساب حقوق الاشوريين، وبما ان بريطانيا اقترحت على عصبة الامم منح الاستقلال للعراق جرت مناقشة الموضوع في عصبة الامم في ايلول ١٩٣٢، فحضر البطريرك مار شمعون الى جنيف واثار قضية الاشوريين، الا ان الممثل البريطاني ونوري السعيد ممثل العراق في المؤتمر استطاعوا تمرير ذلك بدون الاشارة الى اي حق للاشوريين. ووقع العراق مع بريطانيا معاهدة عام ١٩٣٠ في عهد وزارة نوري السعيد. ولم تحظ هذه المعاهدة الا باستنكار جماهيري، وكذلك كان لها معارضون منهم رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء، فتم الاتفاق مع الحزب الوطني العراقي الذي كان رئيسه محمد جعفر ابو التمن، فكان التنديد بهذه المعاهدة التي اعتبرت (صك العبودية)، وادى ذلك الى استقالة نوري السعيد وجاءت حكومة ناجي شوكت، فقدمت هي الاخرى استقالتها وجاءت وزارة رشيد عالي الكيلاني في ٢٠ / ٣ /١٩٣٣، وعين حكمت سليمان وزيرا للداخلية، واصبح نوري السعيد وزيرا للخارجية. اثار ذلك دهشة واستنكار الرأي العام، فوجدت الحكومة من حركة الاشوريين ومطالبتهم بحقوقهم مخرجا لازمتها السياسية امام الشعب، خاصة وان الحكومة تعلم بان لا احد يتعاطف مع مطاليب الاشوريين لا من العرب ولا من الاكراد، فقامت الحكومة بمناوره.. ففي العاشر من شهر أيار عام ١٩٣٣ استدعى البطريرك مارشمعون الى بغداد للاجتماع بوزير الداخلية، فانتظر ستة ايام لمقابلة الوزير وبعدها تمت المقابله، فبين له الوزير عدم رضى الحكومة عن تصرفاته، وطلب منه التنازل والتخلي عن مركزه الدنيوي وزعامة الاشوريين، واعد له مذكرة للتوقيع عليها.. رفض مارشمعون التوقيع فمنع من السفر الى الموصل ووضع تحت المراقبة حتى تم اعتقاله في بداية شهر حزيران ١٩٣٣، على اساس أن عمله هذا مخالف للدستور والقوانين المرعية، بعد ان اتهم بمساعدة ومساند العصيان الذي اتهم به المالك ياقو واتباعه في دهوك.. على اثر اتهام هذا الاخير بالعصيان اوعزت الحكومة الى آمر موقع الموصل بكر صدقي لتهيئة الاعمال الحربية، فتحركت القطعات العسكرية الا ان الضابط البريطاني استطاع اقناع مالك ياقو بالحضور امام متصرف الموصل والتعهد بحفظ الامن والنظام، الا ان الحكومة استمرت باجراءاتها العسكرية فشكلت قوة عسكرية اطلق عليها اسم (عماد) تتكون من قطعات الحروب الجبلية وقطعات من المشاة وقوة الشرطة السيارة، انيطت قيادتها بالعقيد بكر صدقي في ١٠-١١ /تموز /١٩٣٣ عقد اجتماع بين ممثل انكلترا وممثل عن الحكومة العراقية وبعض الاشوريين المؤيدين لمارشمعون لتوطين الاشوريين في بعض مناطق شمال العراق، وكان القرار على من لن يرضى منهم بذلك مغادرة العراق. فغادر في ١٤ تموز بعض زعماء الاشوريين منهم مالك ياقو ومالك لوكو وشيلمون الى بغداد لمقابلة مارشمعون، بعدها عبروا الى سوريا وطلبوا الحماية الفرنسية، رحبت فرنسا بالطلب فعبر الالاف من الاشوريين الى سوريا، اتصلت الحكومة العراقية طبعا بتوجيه الانكليز للفرنسيين وطلبوا منهم تجريد الاشوريين من السلاح وابعادهم الى مناطق الحدود مع السماح لهم بالعودة الى العراق اذا وافقوا على تسليم سلاحهم.. سافر ممثل بريطانيا في العراق الى فرنسا واتفقوا على تنسيق الهجرة وعدم السماح للاشوريين بالدخول الى سوريا بل تجريدهم من السلاح واعادتهم الى العراق. نفذت فرنسا الاتفاق بعدم السماح للاشوريين بالبقاء في سوريا بل اجبرتهم على الرجوع الى العراق عن طريق النهر.. واثناء عبورهم اخذت الطائرات العراقية ويقودها الانكليز بفتح النيران عليهم، ومن الجهة الاخرى من النهر كان في استقبالهم الجيش والشرطة العراقية، ومع ذلك استطاعوا مقاومة الجيش والشرطة، وفي ٤ اب ١٩٣٣ شن الجيش هجوما ثانيا واستمرت المعركة لليوم التالي، وفي ٥ اب قاد المالك لوكو هجوما على جبل "جياي بخير" ففتح الطريق لعبور البقية نهر دجلة.

اخذت وسائل الاعلام العراقية بتوجيه من السلطة تنشر اخبارا بان الاشوريين بداوا الحرب ضد العراق. فاعلن الجهاد في اب ١٩٣٣ ضد الاشوريين وطلبوا من العرب والبدو والاكراد المشاركة في هذا الجهاد ومن لا يوافق على قتل وسلب ونهب الاشوريين فهو خائن الدين والوطن، ووعدوهم بمكافات بالجنيهات الاسترلينية لمن يقتل اشوريا.. فاخذت المعارك تشن على القرى الاشورية وتعرضت لذلك العمادية ودهوك وشيخان والموصل وابيدت اكثر من ستين قرية من القرى الاشورية في شمال العراق ابادة جماعية، في هذا الوضع المأساوي نشرت السلطة خبرا في المنطقة بان من لا يقاومون عليهم بمغادرة اماكنهم وتجمعهم في قرية سميل القريبة من دهوك ليتمتعوا بالحماية.

كانت الحكومة التي يرأسها رشيد عالي الكيلاني قد بدأت بحمله رسمية وشعبية لتعزيز موقفها امام الشعب، وذلك بتهيئة الرأي العام على ضرورة الاقدام على القضاء على الاشوريين والتخلص منهم، ففي ١ – ١٤ من شهر تموز عام ١٩٣٣ نشرت اكثر من ثمانين مقالة رئيسية في الصحف العراقية تنادي بالقضاء على الاشوريين، وفي شهر اب ١٩٣٣ نشرت الصحف اكثر من ٢٣٠ مقالة مهينة تدعو جميعها لتخليص البلاد من الاشوريين بالقضاء عليهم.

يذكر عبد المجيد القيسي في الصفحة ٢١٣ من كتابه الاثوريون، عن مستر لونكرك الذي كان موظفا ومسؤولا في وزارة الداخلية والمطلع على مجرى الاحداث مع الكولونيل ستافورد المفتش الاداري في لواء الموصل ومؤلف كتاب عن تلك الاحداث.. يقول لونكرك ."ادت اعمال نهب الدور وهدمها وقتل سكانها الى هجر فلاحي المزارع المجاوره للقرية مساكنهم والتشرد في الطرقات وبدأت منذ يوم ٨ / اب / ١٩٣٣ اعداد كبيرة من الاشوريين الدخول الى قرية سميل والالتجاء الى مخفر الشرطة طلبا للامن والسلامة والنجاة. وقد طمأنهم عريف المخفر الى ذلك.. فاقاموا محيطين به حتى ١١ اب اذ بدات الشكوك تساورهم وهم يشاهدون عودة العشائر لنهب وحرق ما تبقى من دورهم ثم تحققت مخاوفهم حين دخلت القرية صباح ذلك اليوم وبصورة سرية قوى عسكرية منتظمة برشاشات من الجيش العراقي وما لبثت ان فتحت نيران رشاشاتها وحصدت جميع المجتمعين في القرية حتى اذا انتهت عند الظهيرة من مهمتها ركبت سياراتها العسكرية وعادت ادراجها من حيث اتت تاركة الارض سابحة في الدماء ومغطاة بالجثث الملقاة في العراء".

ويذكر نبيل دمان في الصفحة ١٣٥ من كتابه "الرئاسة في القوش" بان شخصا من تلكيف يدعى شاكر كرمو كان في زاخو فرأى بام عينيه كيف كانت سيارة تجوب الشوارع وعليها مجموعة من الشبان الاشوريين تنادي الناس بان هؤلاء مجرمون وبعد قليل يطلق عليهم النار وتتكرر العملية.

ويذهب القيسي في مؤلفه الى القول "مما لاشك فيه ان هذا العمل الوحشي البشع الذي كان بتدبير بكر صدقي، اراد ان يعيد المأساة نفسها في قرية (القوش) لولا ان بشاعة ما جرى في سميل اقنعه بالعدول عما نوى".. اما الرفيق المرحوم توما توماس في مذكراته الحلقة الاولى والمنشورة في عدة مواقع الكترونية يقول "القوش، وهي بلدة عريقة في بلاد (بيت نهرين) من بلاد آشور، تبعد ٤٠ كيلو مترا عن نينوى آخر عاصمة للاشوريين.. وقد حافظت القوش على اصالتها وتقاليدها ولم تتمزق هويتها القومية رغم مرور الاف السنين على نشأتها، ولم تنل منها غزوات القبائل او الدول المتعاقبة على حكمها بعد سقوط كيان دولتها، فظلت لغتها الكلدانية – الاشورية شامخة حتى يومنا هذا". ويضيف "تميزت القوش بمواقفها القومية الشجاعة بمساندة ابناء قوميتها اثناء المحن، اتذكر جيدا (فرمان الاثوريين) كما سمي بمجزرة سميل، وكيف احتضنت القوش العوائل الاثورية التي هجرت قراها ولجأت اليها، لازالت ذكرى تلك المأساة عالقة في ذهني، فقد كان في دارنا حوالي عشرين عائلة افترشت اسطح الدار، وشاركتنا في مؤنة العائلة، ولم تكن عائلتي الوحيدة في القوش تحتضن عوائل الهاربين من الموت، بل نادرا ما وجد بيت في القوش لم يفتح بابه امام اللاجئين".

كانت القوات الحكومية بمدافعها ترابض على قمة جبل القوش، وعلى سفحه تنتظر القبائل والعشائر المجاورة قصف البلدة بمن فيها لدخولها واستباحتها بعد ان خططوا لاقتسام الغنائم وحتى النساء، اما البدو فقد اتلفت قطعان غنمهم حقول القمح وبساتين البطيخ وانتظروا بدورهم الاشارة لدخولها واخذ حصتهم من الغنائم.

لقد استبسل المقاتلون الاثوريون بالدفاع عن قراهم وبتدخل مباشر من البطريرك عمانوئيل الثاني، بطريرك بابل على الكلدان حينذاك (وهو من ابناء القوش) انقذت البلدة باستحصاله قرارا من الحكومة العراقية وبضغط من سفارات فرنسا وايطاليا والفاتيكان لانهاء الحملة ضد الاثوريين ورفع الحصار عن القوش.

فعلا تلك الجهود اثمرت بعد ساعات فالقت الطائرات بالمناشير في كل مكان معلنة ان الفرمان قد انتهى وبعدها توجه الملك غازي شخصيا الى القوش. فوصل في ٣٠ اب ١٩٣٣ واستقبل بحفاوه بعد ان كان هو قد وقع على امر ابادة الاشوريين لان والده الملك فيصل الاول كان يعالج في سويسرا.

كانت الحكومة انذاك برئاسة رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وزير للداخلية، وياسين الهاشمي وزير المالية وجلال بابان وزير الدفاع ونوري السعيد وزير الخارجية، كان لهؤلاء الدور الكبير في قيام تلك المجزرة التي تمت على يد بكر صدقي والنقيب اسماعيل عباوي.

وفي ١٥ / اب / ١٩٣٣ سنت الحكومة قانونا طارئا يقضي بنفي البطريرك مار شمعون ايشاي الى خارج العراق، وفي ١٨ اب ١٩٣٣ وصل الى جزيرة قبرص منفيا.

استمرت ماساة شعبنا الكلداني السرياني الاشوري وباشكال مختلفه حتى مجيء البعثيين عام ١٩٦٨ الى حكم العراق والذين قاموا بمجزرة اخرى بحق شعبنا في قرية (صوريا) في السادس عشر من أيلول عام ١٩٦٩على يد المجرم الضابط العسكري عبد الكريم الجحيشي، عندما قتل سكان القرية باجمعهم رميا بالرصاص. تطول مأساتنا يوما بعد يوم لنصل الى ما نحن عليه اليوم في زمن العصابات المنفلتة والتكفيريين والميلشيات، حتى وصل الامر الى فتاوى وخطب تدعو لقتل اصحاب الديانات الاخرى والمسيحيين في مقدمتهم.. شعبنا الكلداني السرياني الاشوري يتعرض اليوم الى ابشع جريمة عرفها التاريخ المعاصر، فعلينا ان نعي حقيقة ما يجري لشعبنا فانه يقاد باجمعه الى طريق الجلجلة.. لنصرخ باعلى صوتنا هناك شعب يباد.. لنهتف المجد لله في العلى.. وعلى الارض السلام.. وفي الناس المسرة.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار والخزي والعار للقتلة.

* عن زهريرا دوت نت.

من سراب الوعود إلى حصاد الخيبة

حميد الموسوي

من الطبيعي ان يختلف القادة على كافة المستويات والصعد والسياسيون منهم بوجه خاص، بل يجب ان يختلفوا حتى على مستوى الكتلة الواحدة والحزب والحركة، حيث ان الاختلاف البناء رحمة وبالتالي فهو يدفع جميع الأطراف الى البحث والتقصي بغية الوصول لأفضل النتائج واثبات صحة الرأي. ولا بأس ان تظل المسائل الخلافية داخل أروقتها الخاصة ولا يطفو للسطح الا المفيد منها حتى لا تصاب القواعد الجماهيرية بمزيد من الاحباط والقنوط ولا تستحوذ عليها خيبة الأمل بقادتها الذين عقدت العزم عليهم ووضعت عيون أملها فيهم.. فخيبوها!.

صحيح ان الخلافات السياسية سمة بارزة في الأنظمة الديمقراطية المتحضرة وحالة صحية تشهدها دول العالم المتمدن لكن ان تتحول هذه الخلافات الى هاجس يومي يصاحب السياسيين في حلهم وترحالهم فيخرجون القرار من نفق مظلم ليدخلوه في مأزق معتم ثم ليبقى عالقا رهين حلقة مفرغة ليس لها بداية ولا نهاية– وفي ظل هذا الظرف الراهن والمنعطف الحرج، وتحت ضغوطات وضع متأزم دام ليستفحل بعد ذلك منتجا انسحابات وتعليقات متكررة– فهذا هو الأمر المرفوض وهذه هي المثلبة، وهذا من بوادر العجز الذي يزري بصاحبه وربما يسقطه في نظر خصومه وأتباعه على حد سواء.

جلسات تتبعها جلسات، ومؤتمرات تجر مؤتمرات، ولقاءات مكثفة واخرى مفككة، وبين ذين وذين وهذه وتلك لا يملك المواطن المغلوب على أمره الا التعلل "بعسى ولعلما"، والتطلع الى مفردات التخدير والتسويف.. وما أضيق العيش لولا فسحة الأمل.

لا شك ان الشارع يزداد قنوطا واحباطا وهو يرى الخلافات تتفاقم بين قادته السياسيين تصل الى حد القطيعة وتتحول الى شكل من أشكال تربص الرأي بالرأي الاخر ورفض مسبق لكل طروحات الطرف المقابل ووضع العراقيل امام أي مبادرة يتبناها الغير وفرض الشروط التعجيزية التي تجعله يرفضها مسبقا ليضع بالمقابل شروطا غير قابلة للتطبيق لتستمر هذه الدورة المملولة المثيرة للقرف والمعطلة لمشاريع الاعمار والبناء والمعرقلة لعجلة الحياة العراقية المتأخرة برمتها والزمن يسير والعالم يتفرج.

من المؤكد والثابت ان جميع برلمانات وحكومات العالم المتحضر على وجه التحديد تشهد خلافات حادة وانقسامات متواصلة في الرأي وجدلا حد الشجار والعراك احيانا وهذا ديدن كل الحركات والاحزاب والكتل السياسية المكونة للهيئات الشرعية والمنضوية تحت قبة البرلمان. لكن الذي يميز تلك الخلافات ويطبع صورتها انها تصب في رافد واحد وتتوخى الطريق الأقصر والنتائج الأفضل بغية التوصل الى القرار الأصوب الذي من شأنه تقديم الحلول المثلى لمشاكل المجتمع وانهاء أزماته والقضاء على معاناته والبحث عما يوفر الرفاه والعيش الرغيد للناس ويغمرهم بالأمن والأمان مع الأخذ بالاعتبار ان تلك القرارات قد لا ترضي الجميع وربما تقاطعت مع رؤى بعض الأطراف وليست بالضرورة استفادة الجميع بنفس النسب. كل تلك تجري تحت قبة البرلمان وتحسم تشريعا لتأخذ طريقها الى التنفيذ عبر قنوات الرئاسات الثلاث.لكن الذي رأيناه وما زلنا نراه على السنوات الأربع الداميات ودخول عملية التغيير عامها الخامس ان خلافات بعض سياسيينا الأزلية تكاد تكون خلافات مبيتة احيانا ومقصودة تارة، ومعرقلة تارة اخرى، وخلاف لأجل الخلاف وربما كان للأيديولوجيات المختلفة أثر في تأجيج بعضا منها. وخلافات ناجمة عن عدم تقبل البعض للخارطة السياسية الجديدة.

كان المفروض وكنا نتمنى ان لا تدخل تلك الخلافات في صميم عمل الحكومة وتشريعات البرلمان ومع خطورة استمرار هذه الخلافات وما تجره على العملية السياسية من كوارث وما تثيره من أزمات حادة تزيد الأوضاع المتردية سوءا وارباكا فانها تخرج من دون حلول ومن غير نتائج مصحوبة بالمزيد من التأجيلات والكثير من التعليقات ورفع الجلسات وتمييع القرارات بل الأدهى والأمرّ ان تلك الخلافات كثيرا ما تحولت الى تهديدات مبطنة وعداوات شخصية تشعل فتيلها التصريحات غير المتوازنة المتسرعة من البعض عن غفلة ودون قصد في الكثير من الأحيان فتتلقفها بعض الفضائيات كمادة اعلامية دسمة جاعلة منها بالونات للتشهير والنكاية والشماتة وقلب الحقائق وتشويه الصور وبث المزيد من سموم الفتن والتحريض بهدف توسيع شقة الخلاف وتعميق فوهات الجراح وشحذ سكاكين الاحتراب واطالة زمن الخراب والفوضى والتهجير والتدمير. عدوى الخلافات والاختلافات الطاغية على كل السلوكيات والتصرفات والمخيمة على الحالة السياسية بشكل خاص بحيث صارت طابعا مميزا وهوية بارزة انتقلت تلقائيا الى ديوان الحكومة ومؤسساتها شخوصا وانماطا ادارية، وزراء ووزارات. وهذه أخطر من سابقتها، فانتقال الخلافات من داخل الحركة أو الكتلة السياسية الى قاعة البرلمان وتحوله الى خلاف بين البرلمانيين أنفسهم له ما يبرره على ان لا يستفحل الى عداوات تعطل مسار العملية السياسية واتخاذ القرارات الهامة. لكن ان تنشب الخلافات بين أعضاء السلطة التنفيذية– الحكومة الموقرة– فهذه هي الطامة الكبرى بعينها وذلك نابع من كون الحكومة هي الممثل التنفيذي لكل العراقيين وأعضاؤها ينفذون ما تمليه عليهم ارادة الجماهير الصابرة وليس ما تمليه عليه أحزابهم وكتلهم كما انهم لا يتحدثون نيابة عن كتلة بعينها والا عادوا الى صفوف المعارضة البناءة.

لا شك ان الأخوة السياسيين المنظوين في العملية السياسية كبرلمانيين وحكوميين يعرفون أكثر من غيرهم خطورة المرحلة وحراجة الموقف ويعون المنعطف الحاد الذي تحاول فيه بعض الاطراف الخارجية وضع العملية السياسية فيه وجرها الى الهاوية من خلاله. وعليه فانهم يتحملون مسؤولياتهم التأريخية أمام الله تعالى وأمام شعبهم الذي وضع ثقته العالية بهم وسلمهم مقاليد أموره وزمام همومه بعدما عانى من سني القهر والاضطهاد والحرمان على امل اخراجه من هذه المحنة لا ان يزيدوها تعقيدا أو يضيفوا لها مآزق اخرى بخلافاتهم المستمرة وتشتت خطابهم السياسي.

ومن هنا ندعو جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية ان تعض على الجراح وتؤجل الخلاف، فابداء المرونة والتغاضي عن بعض الاستحقاقات لا يخل بفروسية الفرسان بقدر ما يكسبهم احتراما وتوقيرا طالما كان في ذلك بناء وطن واحياء شعب.

ابداء المرونة والتغاضي عن بعض الاستحقاقات لا يخل بفروسية الفرسان بل يكسبهم احتراما وتوقيرا طالما كان في ذلك بناء وطن وصلاح أمة

استمرار الخلافات يدخل العملية السياسية في أشد المآزق حراجة ويجلب المزيد من الكوارث والويلات لهذا الشعب المظلوم